المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/04/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# تفاصيل رد فعل المغرب على تقرير «بان كي مون» حول الصحراء

## الأمين العام يجدد دعوته إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف.. ويسجل حالات العبودية بها

H30/1-2

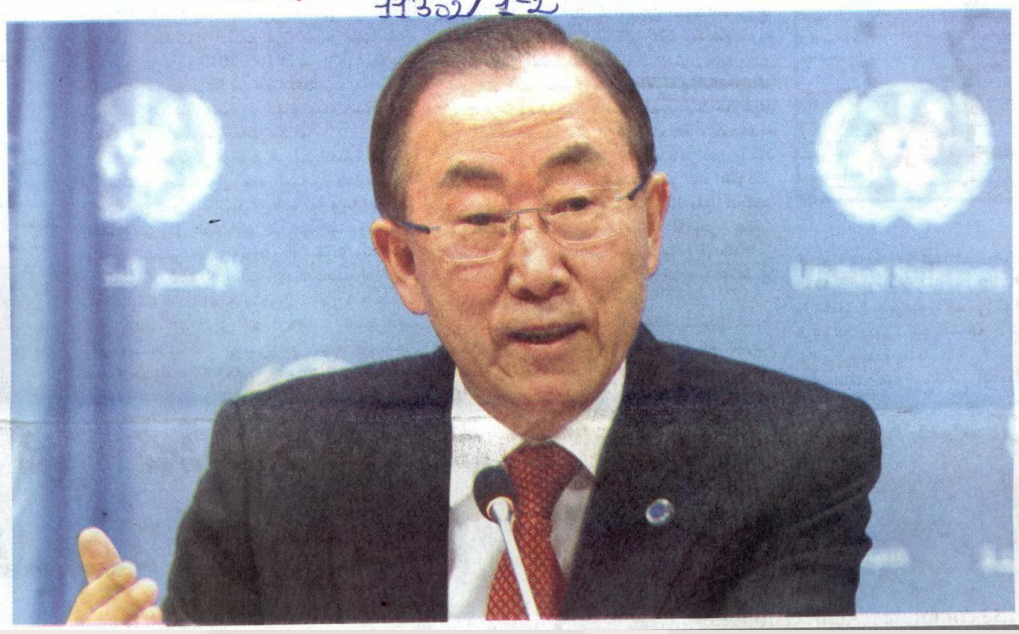

أكد السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أخذ علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء المغربية والذي وجهه إلى مجلس الأمن، وأبرز السفير أن للمملكة العديد من الملاحظات حول محتوى التقرير وتحتفظ بحقها في العودة إليها.

وأضاف السفير أن الأولوية في الوقت الراهن للقرار الذي ينتظر أن يتبناه مجلس الأمن نهاية الشهر الجاري، وأن المغرب يركز في الوقت الراهن على المشاورات والمفاوضات المتعلقة به.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قد أكد في تقريره الأخير لمجلس الأمن حول الوضع بالصحراء، نشر مساء الجمعة، دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف بالجزائر، وأوصى بالتمديد لمهمة المينورسو ل12 شهرا، إلى غاية 30 أبريل 2017.

وقال بان كي مون، في تقريره، أجدد دعوتي للأخذ بالاعتبار المتواصل لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وأدعو الى بذل جهود في هذا الاتجاه، معترفا بأن الحياة العامة في الصحراء المغربية تجري بطريقة سلمية بما في ذلك خلال الأحداث الكبرى في المناطق الحضرية

كما اعترف الأمين العام للأمم المتحدة بانه في ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية ، فإن الانتخابات الجهوية و الجماعية الأخيرة جرت دون تسجيل أي حادث يذكر، مضيفا انه تم إبلاغه من قبل المغرب أن الجهات ال12 الجديدة، بما في ذلك الداخلة و العيون، سيتم تمتيعها بامتيازات و اسعة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وإحداث وكالات للتنمية.

# سفير المغرب الدائم بالأمم المتحدة يبرز العديد من الملاحظات الجوهرية حول تقرير الأمين العام الأممي حول الصحراء المغربية

أكد السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أخذ علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء المغربية والذي وجهه إلى مجلس الأمن، وأبرز السفير أن للمملكة العديد من الملاحظات حول محتوى التقرير وتحتفظ بحقها في العودة إليها.

وأضاف السفير أن الأولوية في الوقت الراهن للقرار الذي ينتظر أن يتبناه مجلس الأمن نهاية الشهر الجاري، وأن المغرب يركز في الوقت الراهن على المشاورات والمفاوضات المتعلقة به.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قد أكد في تقريره الأخير لمجلس الأمن حول الوضع بالصحراء، نشر مساء الجمعة، دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف بالجزائر، وأوصى بالتمديد لمهمة المينورسو ل12 شهرا، إلى غاية 30 ابريل 2017.

وقال بان كي مون، في تقريره، أجدد دعوتي للأخذ بالاعتبار المتواصل لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وأدعو الى بذل جهود في هذا الاتجاه معترفا بان الحياة العامة في الصحراء المغربية تجري بطريقة سلمية بما في ذلك خلال الأحداث الكبرى في المناطق الحضرية

كما اعترف الأمين العام للأمم المتحدة بانه في ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية ، فإن الانتخابات الجهوية و الجماعية الأخيرة جرت دون تسجيل أي حادث يذكر، مضيفا انه تم إبلاغه من قبل المغرب أن الجهات ال12 الجديدة، بما في ذلك الداخلة و العيون، سيتم تمتيعها بامتيازات و اسعة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وإحداث وكالات للتنمية.

وذكر بان كي مون، في هذا السياق، بالزيارة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس لمدينة العيون في نونبر 2015، ولدا خلة في فبراير 2016 وقد القى جلالته بالعيون خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال40 للمسيرة الخضراء المظفرة

وبهذه المناسبة، أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن جلالة الملك شدد على أن مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه كما أن تطبيقها يبقى رهينا، بضرورة التوصل إلى حل سياسي نهائي، في إطار الأمم المتحدة.

وفي شقه المتعلق بحقوق الإنسان، ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أيضا بان المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أرسل بعثة تقنية إلى العيون والداخلة من 12 إلى 18 أبريل 2015، مشيرا إلى أن هذه البعثة سبقتها اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في الرباط، الذين مكنوا المفوض الأممي السامي من فهم أفضل لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

وبخصوص الانفتاح والحرص اللذين يتفاعل من خلالهما المغرب مع المسابر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، أشارت الوثيقة إلى أربع دعوات موجهة من قبل السلطات المغربية في هذا الصدد.

وحول موضوع عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن لجنتي هذه المؤسسة بالعيون والداخلة، يبرز التقرير، تواصلان القيام بسلسلة واسعة من الأنشطة، التي تهم على الخصوص تنظيم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الكفاءات، مضيفا أن هاتين اللجنتين تواصلان أيضا إعداد التقارير وإحالة توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان على السلطات المختصة." وفي ما يتعلق بالوضع بمخيمات تندوف، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ممارسات العبودية، ومطالب الأشخاص الذين يعانون من هذه الأوضاع.

كما تناول بان كي مون حالة اليأس السائدة في صفوف ساكنة تندوف، وهي وضعية تدعو للقلق في ضوء توسع أنشطة الشبكات الإجرامية والمتطرفة ومع ذلك، غض التقرير، الذي عبر عن قلقه بشأن الوضع الإنساني في مخيمات تندوف، غض الطرف عن تحويل المساعدات الدولية، كما تدل على ذلك بوضوح نتائج تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

ويذكر أن تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش حدد بوضوح آليات التحويل، من قبل الانفصاليين، للمساعدة الإنسانية الدولية الموجهة للمحتجزين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. ويتم اختلاس ملايين الأورو سنويا من قبل قادة البوليساريو للاغتناء الذاتي.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير بان كي مون وقع ، من خلال محاولاته الرامية إلى وضع مقارنات خاطئة بين دولة ذات سيادة وكيان وهمي، وقع في التسرع، عندما أشار إلى الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية متجاهلا مسطرة الاستئناف الجارية والأمر أبعد من أن يكون نهائيا، ملتزما الصمت إزاء الدور الجزائري في استمرار المأزق الذي تعرفه قضية الصحراء.

مقر الأمم المتحدة

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

# تلاميذ أكاديمية جهة الرباط في قلب النقاش حول التغيرات المناخية «كوب 22»

## لقاء تواصلي بين التلاميذ وخبراء في البيئة حول «الوضع المائي بالمغرب»

نجيب توزني

15-10-18

نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط – سلا – القنيطرة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة يوم الأربعاء الماضي لقاء جهويا بيئيا لفائدة أطر الأندية التربوية البيئية بالمؤسسات التعليمية بالجهة وذلك تحت شعار «الماء حق وأمانة للأجيال القادمة».

ويسعى هذا اللقاء المنظم بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للماء، وفي إطار مواكبة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لتنظيم المغرب لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (كوب 22)، إلى تحسيس المؤسسات التعليمية وأطر الأندية التربوية البيئية بأهمية موضوع التغيرات المناخية وتأثيراتها على الحياة وجودتها، والجدوى من تنظيم ومواكبة (الكوب 22).

ويتوخى هذا اللقاء، الذي أطره خبراء ومتخصصون وجامعيون، مشاركة تلامذة المديريات الإقليمية بالرباط وسلا والصخيرات تمارة والخميسات والقنيطرة وسيدي سليمان وسيدي قاسم، إنتاج مادة تربوية للتعميم بمثابة «ميثاق المسؤولية البيئية» بالمؤسسات التعليمية.

وفي كلمة بالمناسبة، أبرز مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة محمد أضرضور، أهمية هذا اللقاء الجهوي الذي يسعى إلى ترسيخ الانخراط في التربية البيئية بمختلف مجالاتها، وخاصة تأهيل الناشئة للولوج بشكل سليم لكل المبادرات التربوية الهادفة لتقوية التحسيس والتوعية بمجال البيئة والتنمية المستدامة بالجهة، مشيرا إلى أن هذا اليوم ينعقد ضمن سياق وطني متسم بتفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ومنظمة اليونيسكو، بتاريخ 5 أبريل الجاري، من أجل تأهيل الموارد البشرية، وجهوي في سياق تكثيف جهود الأكاديمية الجهوية من أجل استثمار جميع التدخلات وجميع الشركاء للنهوض بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بالجهة، خاصة وأن المغرب يستعد لتنظيم قمة «مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية» بمراكش في نونبر 2016.

وأكد حرص الأكاديمية من خلال فعاليات هذا اليوم الدراسي الجهوي، على تأسيس الأندية التربوية البيئية بالمؤسسات التعليمية للممارسات الجيدة ومسلكيات تربوية مجددة، من خلالها يتم تفعيل دور التحسيس والتربية والتوعية كعماد لنهج إنجاح الانتقال الضروري نحو الاقتصاد الأخضر والمتضامن، والمحترم للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، داعيا جميع المؤسسات التعليمية للانخراط في أنشطة محلية تهم التغيرات المناخية.

من جهته، استعرض رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة عبد القادر أزريع الخطوات التي قامت بها اللجنة الجهوية بتنسيق مع رؤساء جامعات محمد الخامس والجامعة الدولية بالرباط وجامعة بن طفيل بالقنيطرة من أجل إعداد مشروع متكامل يشمل التعبئة والتحسيس بأهمية مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (كوب 22) الذي ستحتضنه مدينة مراكش في يونيو المقبل، وبرنامج العمل ما بعد (الكوب 22)، مشيرا في هذا السياق إلى دور الأندية التربوية البيئية في تحسيس الناشئة وتوعيتها بكل ما له علاقة بالبيئة وحمايتها.

وأشار، في هذا السياق، إلى أنه تم اقتراح جائزة للناشئة حول المناخ تتضمن إما فيلما وثائقيا أو مقالات أو صورا حول واقع البيئة بالمنطقة التي تتوفر على مكونات طبيعية متعددة مؤكدا، من جهة أخرى، على ضرورة الانخراط في الائتلاف الذي أحدث مؤخرا والذي يضم حوالي 600 جمعية تهتم بالمجال البيئي والمشاركة باقتراحات عملية.

وتناولت باقي المداخلات الوضع المائي في المغرب الذي يعتبر غير مريح بسبب عدم التوازن الحاصل في التوزيع المجالي للمياه، ومحدودية الموارد المائية وتأثير التغيرات المناخية، والاستغلال المفرط للمياه الجوفية الى جانب ضعف تثمين الموارد المائية المعبأة، والماء كحق من حقوق الانسان، ودور البحث العلمي والمدرسة في هذا الصدد، وكيفية التدبير المندمج للماء وترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة التي تركز على المشاركة.

# إختتام فعاليات المرحلة الثانية لمشروع حماية بطانطان

أضيف في 25 أبريل 2016 الساعة 25 : 17

أطلقت جمعية جيل الصحراء للتنمية المستدامة دورتها التكوينية الثانية من 21 الى 24 ابريل الجاري حول آليات وتقنيات حماية الأنظمة الإيكولوجية ، هذه الدورة التي تعد المرحلة الثانية لمشروع "حماية" لتكوين و تأطير قدرات الفعالين بجهة كلميم – وادنون من أجل توطيد ثقافة حماية الانظمةالايكولوجية لفائدة المجتمعات و الاجيال المقبلة، والمنظم بدعم من المندوبية الوزارية لحقوق الانسان ، **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان كلميم–طانطان** ،المجلس الاقليمي ، مجلس جهة كلميم وادنون ، مجلس جماعة الوطية ، مجلس جماعة طانطان، وكالة الحوض المائي واد الساقية واد الذهب وبشراكة مع المديرية الاقليمية لوزارة التربية الوطنية بطانطان ،المندوبية الاقليمية للمياه و الغابات بطانطان ، الوكالة الجهوية لاتصالات المغرب.

السيدة نفيسة أبوه عن الجهة المنظمة في تصريحها أكدت أن الهدف من المشروع هو خلق جيل جديد من المدافعين عن العدالة المناخية و الحقوق البيئية، متمكنين من الآليات و التقنيات و مستعينين بالتكنولوجيا الحديثة. و أشارت ان تكوينات مشروع حماية ليست محاضرات أو ورشات أكاديمية نظرية بل فضاء لتبادل التجارب مع خبراء في المجال، و حافز من أجل العطاء و تطوير الذات لإمكانية التأثير الإيجابي بين الأفراد و المؤسسات من أجل ممارسات بيئية تضمن لنا حقوقنا البيئية وحقوق الأجيال المقبلة.

الدورة التكوينية الثانية لشهر أبريل كانت حول : تنظيم حملات الكترونية ناجحة على الشبكات الإجتماعية ، آليات الوساطة و تحويل النزاعات، ثم آليات التفاوض و الترافع، وقد أطرها خبراء أكفاء متخصصون.

وفي هذا الصدد أوضح نوفل عبود المديرالعام للمنظمة الأمريكية "البحث عن أرضية مشتركة" في تصريحه أن التغيرات المناخية والنقاش الدائر حولها الآن يهمنا جميعا خصوصا المجتمع المدني الذي هو أقرب للمواطن و بالتالي يقع عليه عبء المشاركة في تمرير الممارسات السليمة من أجل مستقبلنا البيئي، وثمن أهداف المشروع و أكد أن التكوين مهم جدا و يجب التفكير في مبادرات أخرى تكمل بعضها البعض.

و من جهتها أشارت عاطفة تمجردين ممثلة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، ان حضورها يأتي في اطار الشراكة التي تجمع الطرفين و التي تتمحور حول برنامج تقوية القدرات فيما يتعلق بالحقوق البيئية، مبرزة ان مثل هذه المبادرات توجد ضمن أولويات المندوبية.

و تجدر الاشارة الى أن مشروع حماية ، خلق نوعا من الدينامية البيئية على المستوى المحلي خاصة و أن المغرب سيحضى بتنظيم قمة الأطراف قريبا في مراكش، وقد تم اختتام فعاليات الدورة التكوينية الثانية مساء الأحد بتسليم شواهد التكوين للمستفيدين وشهادة الاستحقاق للمكون الأستاذ خالد العيوض بحضور جميع أعضاء جمعية جيل الصحراء للتنمية المستدامة و ممثلة مجلس جهة كلميم وادنون السيدة لالة المزليقي

# بان كي مون يجدد دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، ويوصي بتمديد مهمة المينورسو

جدد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في تقريره الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع بالصحراء، نشر مساء الجمعة، دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر

كما وأوصى بتمديد ل12شهرا، إلى غاية 30 أبريل 2017، لمهمة المينورسو. وقال بان كي مون، في تقريره، ''أجدد دعوتي للأخذ بالاعتبار المتواصل لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وأدعو الى بذل جهود في هذا الاتجاه''، معترفا بأن الحياة العامة في الصحراء المغربية تجري ''بطريقة سلمية بما في ذلك خلال الأحداث الكبرى في المناطق الحضرية.''

كما اعترف الأمين العام للأمم المتحدة بأنه في ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، فإن الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة جرت دون تسجيل ''أي حادث'' يذكر، مضيفا أنه تم إبلاغه من قبل المغرب أن ''الجهات ال12 الجديدة، بما في ذلك الداخلة والعيون، سيتم تمتيعها بامتيازات واسعة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وإحداث وكالات للتنمية''.

وذكر بان كي مون، في هذا السياق، بالزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمدينة العيون في نونبر 2015، وللداخلة في فبراير 2016. وقد ألقى جلالة الملك بالعيون خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال40 للمسيرة الخضراء المظفرة.

وبهذه المناسبة، أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن جلالة الملك شدد على أن مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء ''هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا، بضرورة التوصل إلى حل سياسي نهائي، في إطار الأمم المتحدة''.

وفي شقه المتعلق بحقوق الإنسان، ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أيضا بأن المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أرسل بعثة تقنية إلى العيون والداخلة من 12 إلى 18 أبريل 2015، مشيرا إلى أن هذه البعثة سبقتها اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في الرباط، الذين مكنوا المفوض الأممي السامي ''من فهم أفضل'' لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

وبخصوص الانفتاح والحرص اللذين يتفاعل من خلالهما المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، أشارت الوثيقة إلى أربع دعوات موجهة من قبل السلطات المغربية في هذا الصدد.

**وحول موضوع عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن لجنتي هذه المؤسسة بالعيون والداخلة، يبرز التقرير، "تواصلان القيام بسلسلة واسعة من الأنشطة"، التي تهم على الخصوص تنظيم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الكفاءات، مضيفا أن هاتين اللجنتين "تواصلان أيضا إعداد التقارير وإحالة توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان على السلطات المختصة."**

وفي ما يتعلق بالوضع بمخيمات تندوف، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ممارسات العبودية، ومطالب الأشخاص الذين يعانون من هذه الوضعية.

كما تناول بان كي مون حالة ''اليأس'' السائدة في صفوف ساكنة تندوف، وهي وضعية تدعو للقلق في ضوء ''توسع أنشطة الشبكات الإجرامية والمتطرفة''. ومع ذلك، غض التقرير، الذي عبر عن قلقه بشأن الوضع الإنساني في مخيمات تندوف، الطرف عن تحويل المساعدات الدولية، كما تدل على ذلك بوضوح نتائج تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

يذكر أن تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش حدد بوضوح آليات التحويل، من قبل الانفصاليين، للمساعدة الإنسانية الدولية الموجهة للمحتجزين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. ويتم اختلاس ملايين الأورو سنويا من قبل قادة البوليساريو للاغتناء الذاتي.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير بان كي مون وقع من خلال محاولاته الرامية إلى وضع مقارنات خاطئة بين دولة ذات سيادة وكيان وهمي، في التسرع، عندما أشار إلى الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية متجاهلا مسطرة الاستئناف الجارية والأمر أبعد من أن يكون نهائيا، ملتزما الصمت إزاء الدور الجزائري في استمرار المأزق الذي تعرفه قضية الصحراء.

http://www.agora.ma/136992.html

# الوضعية النفسية للمغاربة تدق ناقوس الخطر، 48.9 % من المغاربة يعانون من اضطرابات نفسية

25 , أبريل، 2016 مراد غالي

أعادت الفاجعة التي راح ضحيتها 10 أفراد من أسرة واحدة، بعد أن أقدم مختل عقليا على قتل زجته، وإحدى قريباتها، وعمه، وابن عمه، وبنت أخيه، وبنت خالته، وعم أبيه، وثلاثة آخرين من أقاربه،بسبت سايس بإقليم الجديدة، إعادت فتح ملف إجتماعي ونفسي خطير الا وهو ملف المختلين عقليا.

الملف الذي تزيد الأرقام الرسمية حول الأمراض النفسية ببلادنا التاكيد على الوضع الحرج والخطير، وخاصة بعد أن عجزت المؤسسات الصحية عن استيعاب العدد الهائل من المغاربة الذين يعانون اضطرابات نفسية أو خلا عقليا، حيث تؤكد الأرقام أن 48.9 في المائة من المغاربة يعانون من اضطرابات نفسية وأن 26.5في المائة منهم يعانون من الاكتئاب ،وحملت الافتتاحية المسؤولية لوزارة الصحة في مواجهة هذا النوع من الأمراض.

كما كشفت دراسة اخرى أن «40 بالمائة من المغاربة، ما بين 15 سنة وما فوق، يعانون، أو سبق أن عانوا، من اضطرابات عقلية: 26.5 بالمائة منهم يعانون أو عانوا من الاكتئاب، و9 بالمائة من القلق، و5.6 بالمائة من اضطرابات ذهانية».

وتشير الدراسة إلى أن النساء هن الأكثر عرضة لهاته الاضطرابات العقلية (48.5 بالمائة من الإناث مقابل 34.3 بالمائة من الذكور)، إضافة إلى سكان الحواضر والمطلقين والعاطلين. منظمة الصحة العالمية كشفت هي الأخرى سنة 2011 أن الاضطرابات العقلية العصبية بالمغرب تمثل 15.8 بالمائة من مجموع النسبة المرضية. هذا الارتفاع في معدل الإصابة بالأمراض العقلية أرجعه وزير الصحة، الحسين الوردي، إلى التطورات السريعة التي يعرفها المجتمع المغربي، وكذا شروط العمل الصعبة، والتمييز الجنسي، والاستبعاد الاجتماعي، إضافة إلى خرق حقوق الإنسان.ذكر ذلك في رسالة وجهها إلى المشاركين في لقاء نظمه الفريق التقدمي بمجلس النواب في 17 أكتوبر 2012.

**قبل ذلك بشهر واحد فقط نشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا صادما عن وضعية مؤسسات الأمراض العقلية بالمغرب،إذ كشف تقريره أن «بنية المؤسسات التي تمت زيارتها، مع استثناءات قليلة، لا تتلاءم مع احتياجات مرتفقي الطب العقلي»**، وأرجع ذلك إلى أن «عددا من هذه المرافق لم يكن موجها في الأصل لرعاية المصابين بأمراض عقلية (مثل مستشفى خريبكة)»، وإلى كون «تصاميم بنائها لم تأخذ في الاعتبار خصوصيات طب الأمراض العقلية والمعايير والممارسات المعمول بها دوليا ورأي المرتفقين والموظفين».

كما كشف أن «الطاقة الإيوائية للمرافق القائمة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد السكان والحالة الوبائية»، وأنها «بعيدة عن احتياجات ومطالب الساكنة والمعايير الدولية المعتمدة في المجال»، وبخصوص التوزيع الجغرافي لمستشفيات الأمراض العقلية أوضح التقرير أن هذا التوزيع يبين «التفاوت الصارخ بين الجهات على مستوى التغطية، إذ تتمركز أهم المؤسسات من حيث الموارد البشرية ووسائل العلاج والطاقة الإيوائية وجودة الخدمات في محور الدار البيضاء- الرباط- مراكش. وعلى العكس من ذلك، تفتقر مثلا المنطقتان الشرقية والجنوبية كثيرا إلى بنيات تحتية خاصة بمعالجة الأمراض العقلية، بحيث لا تتوفران إلا على مستشفى واحد في كل من الحسيمة والعيون». وأشار التقرير إلى أن الـ27 مؤسسة عمومية التي يتوفر عليها المغرب لعلاج الاضطرابات العقلية والعصبية «لا تستجيب من حيث الكم لحاجيات السكان. كما أنها ليست متيسرة ولا سهلة الولوج».

وأضاف أن بعض هاته المستشفيات لا تستجيب «لشروط المراقبة ومتطلبات السلامة، مما يصعب على العاملين في المجال الطبي وشبه الطبي أداء مهامهم ويعرضهم لاعتداءات خطيرة، حيث أصبحت هذه الاعتداءات شائعة وأضحت تعتبر أمرا لا مفر منه».

وبالنسبة إلى الموارد البشرية أشار التقرير إلى وجود «خصاص مهول» فيها. إذ كشف أن «عدد الأطر الطبية وشبه الطبية العاملة في المؤسسات العمومية للأمراض العقلية أبعد ما يكون عن المعايير المعترف بها على المستوى العالمي»، مضيفا بأنه «يجب توفير طبيب نفساني على الأقل لما بين عشرة آلاف وأربعين ألف نسمة، وممرض واحد على الأقل لكل أربعة مرضى». ومن النتائج التي خلصت إليها بعثة التقصي والبحث، التي أوفدها

المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مستشفيات الأمراض العقلية، أن «معظم هذه المرافق عبارة عن أماكن لعزل المرضى أكثر من كونها مستشفيات، كما أنها لا تستجيب للحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بأخلاقيات المهنة وطب الأمراض العقلية».

في نفس السنة التي أصدر فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذا التقرير ستعلن وزارة الصحة بأنها ستولي الصحة العقلية أهمية قصوى في استراتيجيتها القطاعية 2012-2016.

وقد أثبتت الوزارة ذلك عبر حزمة من الإجراءات، أهمها الرفع من عدد الأطباء النفسانيين، ومن عدد الممرضين المختصين في الصحة العقلية ليصير 100 ممرض كل سنة عوض 80 ممرضا. إضافة إلى إنشاء سبعة أقسام أكاديمية للطب النفسي والأطفال والمراهقين بحلول 2019، ورفع الطاقة الإيوائية لمستشفيات الأمراض العقلية من 2234 سريرا، التي كانت مسجلة سنة 2011، إلى 2850 سريرا سنة 2016، وكذا إنشاء ثلاث مستشفيات جهوية متخصصة.

وكان وزير الصحة الحسين الوردي لمْ يُخفِ قلقه بشأن الصحة النفسية والعقلية للشباب المغربي، الذي يشكّل نسبة ثلاثين في المائة من مجموع الساكنة المغربية، أي ما يعادل 10 ملايين شاب وشابة، حيث قال إنّ الأرقام التي كشفت عنها بعض الدراسات، والتي تشير إلى أنّ 48 في المائة من الفئة العمرية التي تبلغ من العمر 15 سنة فما فوق، عانت، على الأقل، اضطرابا في حياتها، من قَبيل الأرق والقلق والاكتئاب، قائلا إنّ هذا الوضع "مخيف جدّا".

وحسب الأرقام التي أوردها الوردي، والمتعلقة بهذه الدراسات، ومنها دراسات أنجزتها وزارة الصحة، فإنّ 16 في المائة من التلاميذ البالغين من العمر ما بين 13 و 15 سنة يدخّنون، وستة في المائة منهم سبق لهم أن تناولوا مشروبات كحولية، و4 في المائة تعاطوا موادّ مخدّرة، فيما بلغت نسبة الذين حاولوا الانتحار، من بين الفئة العمرية نفسها، 14 في المائة، كما أنّ 30 في المائة منهم كانوا صحيّة عنف.

لتتعمق الأزمة بعد قرار إغلاق ضريح "بويا عمر" ، والذي عمق الأزمة وفاقمها من خلال ظاهرة أثارت استغراب مجموعة من المواطنين وجمعيات المجتمع المدني ، الذين تفاجئوا بالارتفاع الملفت للانتباه للحمقى والمعتوهين والمختلين عقليا الذين يجوبون الشوارع والأزقة بشكل يعرض المارة للخطر ويهدد سلامتهم النفسية والجسدية ،بالإضافة إلى أن تواجد أعداد كبيرة من هذه الفئة أضحى يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعيين لأن أغلبهم يميلون للسلوك العنيف اتجاه المارة من النساء والأطفال دون تدخل من طرف السلطات المحلية للحد من هذه الظاهرة والوقوف على أسباب تزايدها ومخلفاتها . وقد اتخذ هؤلاء الحمقى والمعتوهين من البنايات المهجورة وأمام واجهات المقاهي والمساجد والمطاعم الشعبية مأوى لهم.

أمام هذه الظاهرة ووضعيتها المقلقة تطرح اسئلة عديدة تربتط في جزئ منها بسؤال حقوق المختلين وجزء اخر بواجبات السلطات المختصة في توفير العناية والرعاية، والحماية من السلوكات الخطيرة التي قد يقدم عليها هؤلاء كالحالة التي راح ضحيتها 10 أفراد من أسرة واحدة

# اللجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الانسان بكليميم

حياة عبد الخالق المرخي في خطر بعد 26 يوما من الاضراب عن الطعام.

**استمرار الإضراب المفتوح وسط زيارة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير و تضامن المعتقلين الصحراويين .**

تلقت اللجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان بكليميم من مصدر عائلي ، خبر اللقاء الذي عقدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فرع أكادير، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، مع المعتقل السياسي الصحراوي والمدافع عن حقوق الإنسان السيد عبد الخالق المرخي ، المضرب عن الطعام لمدة وصلت إلى خمسة وعشرون يوما ، أثرت بشكل مباشر على وضعه الصحي ، حيث حمل على كرسي متحرك للقاء كل من السادة : محمد الشارف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فرع أكادير ، والسيد الحمزاوي التيجاني عضو بنفس اللجنة ، ليتم فتح نقاش حول السياق العام والأسباب المباشرة وراء الاعتقال ، وكذا المراحل القضائية التي مر منها الملف ، والخروقات التي شابته ، وقد تخللت هذا اللقاء دعوة رئيس اللجنة للسيد عبد الخالق المرخي ، بتعليق إضرابه المفتوح عن الطعام ، إلى حين الوقوف على ما ستؤول إليه المجهودات التي ستقوم بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فرع أكادير ، غير أن الكاتب العام للجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان عبر عن عدم رغبته في تعليق أو إيقاف هذا الإضراب ، إلى حين الاستجابة لمطلبه في استرداد جواز سفره ورخصة السياقة .

وتجدر الإشارة ، بأن السيد محمد الشارف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فرع أكادير ، تعهد بفعل كل ما يلزم لانقاد حياة السيد عبد الخالق المرخي نيل مطالبه ، بما في ذلك مراسلة السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان و الجهات المعنية .

وفي سياق التضامن مع الإضراب المفتوح الذي يخوضه المدافع عن حقوق الإنسان والمعتقل السياسي الصحراوي عبد الخالق المرخي، فقد دخلت مجموعة مكونة من ثلاث معتقلين سياسيين صحراويين بالسجن المحلي بتزنيت ، ويتعلق الأمر بكل من : السيد القيس الهيبة رقم الاعتقال : 13585 ، و السيد المجاهد ميارة رقم اعتقاله 13966 ، والسيد بوكيوض عبدالله رقم اعتقاله 14194 ، في إضراب إنذاري عن الطعام لمدة 48 ساعة .

# التربية على المواطنة وحقوق الانسان موضوع لقاء تواصلي بمقر الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت

في تعليم, جهوية, عام أبريل 25, 2016

نظم اليوم الاثنين 25 أبريل 2016 بمقر الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت لقاء تواصليا مع أعضاء **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية وورزازات**.

ويندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل وأجرأة الاتفاقية الاطار الموقعة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمجلس الوطني لحقوق الانسان عبر الاكاديميات واللجن الجهوية ، من أجل النهوض بثقافة حقوق الانسان في الوسط المدرسي من خلال الأنشطة الصفية والمدمجة .

اللقاء يروم تفعيل الاتفاقيات الموقعة على صعيد المديريات الإقليمية التابعة لجهة درعة تافيلالت وكذا تعميق النقاش حول كيفية تنزيل دليل الأندية على أرض الواقع باعتباره إطارا مرجعيا لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات وآليات التنشيط ، وكذا الاعداد من أجل المشاركة في فعاليات المنتدى الدولي للمناخ الذي ستحتضنه المملكة المغربية شهر نونبر المقبل .

اللقاء كان مناسبة عبر من خلاله المسؤول الجهوي السيد علي براد ورئيسة اللجنة الجهوية الأستاذة فاطمة عراش عن استعدادهما للعمل المشترك من أجل توحيد الجهود وتنسيق الرؤى واستثمار التراكمات والإبداعات بغية إرساء وتنظيم وتطوير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان باعتبارها الفضاء الأمثل لتكريس قيم المواطنة وحقوق الانسان.

http://www.souss24.com/219719.html

http://bayanemarrakech.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%88/

http://www.errachidia24.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%88/#.Vx9wffnhDct

http://www.tizimipress.com/2016/04/blog-post_61.html

http://www.dades24.com/education/3189-2016-04-25-18-42-34.html

http://jadidinfo.com/article-11534.html#.Vx9OwfnhDct

http://www.zagorapress.com/details-31603.html

# المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان يتجاهل إبادة الرقيبات في حرب الصحراء

الموساوي موس ولد لولاد

يرفض المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب الإعتراف بوجود إبادة عرقية منظمة تعرض لها الرقيبات في الساقية الحمراء و شرق زمور على يد الفصائل الحسانية الأمنية– العسكرية المنحدرة من جنوب المغرب طيلت حرب الصحراء ، رغم أن ما تعرض له الركيبات لا يقل خطورة عن إبادة اليهود على يد انظام هيتلر النازي و إبادة الأرمن على يد نظام تركيا الإسلامي، كما أن موريتانيا ترفض حتى الآن الاعتراف بأن المجازر التي راح ضحيتها الألف من الرقيبات أولا د موسى في تيرس زمور و الزويرات خصوصا، كانت عمليات تصفية ممنهجة نفذتها الدولة الموريتانية في إطار حملة معاهدة الدفاع المشترك مع الجيش المغربي أنذاك التي استهدفت الرقيبات عموما و أولاد موسى خصوصا تحت قيادة الرئيس الأسبق محمد خونا ولد هيدالة طيلت سنوات حرب الصحراء ، حيث تم ذبح لاف الأطفال الصبيان من قبيلة أولاد موسى بدم بارد ، وبقرت بطون مئات النساء الرقيبيات و تمت مصادرة و نهب الممتلاكات و ثروة حيوانية يفوق عددها مليوني راس بين الأبل و الغنم ، و حشر الالف من الرجال و الشباب في المعتقالات الرهيبة و أقامة المقابر الجماعية خصيصا لهم و منهم من تم دفنه حيا و منهم من تم إعدامه بالرصاص الحي ،

أما النساء فقد تم إقتصابهن بشكل جماعي و وحشي لم تعرف الإنسانية مثيل له من قبل ، ثم عمدت القوات العسكرية المشرفة على إبادة الركيبات الأصليين في تيرس و زمور على إنتهاج سياسة الارض المحروقة و تسميم و سرطنة المياه الجوفية الصالحة للشرب ، و قنبلة الهاربين من ويلات الحرب بالقنابل السامة المحرمة دوليا ، و قد شاركت عصابات كثيرة و قطاع طرق لا حصر لهم ينحدرون من مدن واد نون و موريتانيا في تنظيم جزء كبير من هذه الجرائم في حق الرقيبات عن سابق أصرار و ترصد وتعمد ، بينما مازال المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يرفض منح تعويضات لضحايا حرب الصحراء المنحدريين من تيرس لأنهم ينتمون الى عرق السكان الأصليين الذين لا يجب أن يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة و يعيشون منذ 1975 الى اليوم تحت وصاية صحراوة الوافدين..

يحدث هذا في الوقت الذي قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتوزيع الملايين من أموال الشعب المغربي على زعماء جماعات "جمعيات" من يطلق عليهم العائدين ، ربما تكريما منه لهم على ماضيهم في مخيمات اللجو ، حيث بعضهم من سجناء الحق العام هناك بسبب ارتكابه لجرائم إخلاقية في حق الإطفال و اليتامى هناك ، إلا أن المغرب أعتبر أنهم كانو سجناء سياسين ، بينما في جبهة البوليساريو و على مدى 43 سنة لم تشهد حالة إعتقال سياسي إلا تلك التي تعرض لها ما يعرف ب "شبكة أولاد موسى و من يدورفي فلكها من الموريتانيين"، و قد تم سجن هؤلاي الموريتانيين بطلب مباشر من الدكتاتور الموريتاني الأسبق محمد خونا ولد هيدالة و صديقه معاوية ولد الطايع ، لأن موريتانيا كانت تخشى منهم و من مواقفهم ، لأنهم كانو من قادة و أطر تنظيمات "الكادحين" و "الناصرين" و "التقدميين" المعارضة لنظام الحكم في موريتانيا أنذاك ،

إما هؤلاي الذين عوضهم المغرب فقد كانو يكذبون على المغرب منذ عودتهم ، ومنهم من كانو إعضاء بعصابات متورطة في جرائم قتل و نهب و سلب في مدن شمال موريتانيا و الصحراء مع السنوات الأولى لحرب الصحراء .

إلا ان انحدارهم من قبائل و طوائف حسانية وافدة الى بلاد الرقيبات في و بعد المسيرة الخضراء سمح لهم في أن يتحكمون في كل ملفات و شؤون و مؤسسات الدولة المغربية المعنية بقضية الصحراء و يوظفون نفوذهم على مدار اليوم و الساعة و الدقيقة للنيل من الرقيبات في كل صغيرة و كبيرة ،و مواصلة سياسة التحريض الممنهجة إعلاميا ضد الرقيبات في موريتانيا و المغرب و هو الأمر الذي أثر في تعاطي العدالة في المغرب و موريتانيا مع مجتمع الرقيبات المضطهد.

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=40871

## LES DROITS HUMAINS AU CŒUR DE LA PROROGATION DU MANDAT DE LA MINURSO : LETTRE À L'ATTENTION DES ETATS MEMBRES DU CONSEIL DE SÉCURITÉ DES NATIONS UNIES

Mesdames et Messieurs les Chefs d'Etat et de Gouvernement,

Le 28 avril prochain, les Etats membres du Conseil de Sécurité de l'ONU devront se prononcer sur la prorogation du mandat de la Mission des Nations unies pour l'Organisation d'un référendum au Sahara occidental (MINURSO). A cette occasion, EuroMed Droits, un réseau composé de plus de 80 organisations de défense des droits humains situées sur les deux rives de la Méditerranée, vous appelle à mettre les droits humains au cœur de ces discussions.

En 25 ans, le mandat conféré à la MINURSO n'a permis de dégager aucune solution d'ensemble. Cette année anniversaire est symbolique : la communauté internationale se doit d'apporter de nouvelles réponses à une situation qui perdure depuis trop longtemps.

Nous saluons certaines mesures prises par les autorités marocaines concernant le renforcement et le suivi du respect des droits humains au Maroc en général et dans ce territoire en particulier. Le vote d'une loi interdisant les procès de civils devant des tribunaux militaires, les invitations envoyées aux rapporteurs spéciaux du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies et le travail mis en place par les délégations régionales du **Conseil national des droits de l'Homme du Maroc (CNDH),** y compris dans le territoire concerné en sont des exemples., EuroMed Droits constate, en revanche, que le contexte qui prévaut au Sahara occidental demeure une situation d'exception : de nombreuses manifestations ont donné lieu à des incidents et à des arrestations, ou sont simplement interdites; les manifestants sont réprimés; la liberté d'association est entravée, et des délégations étrangères ont été refoulées par les autorités marocaines.

Au vu de cette situation au Sahara occidental, EuroMed Droits vous demande instamment de donner mandat à vos Ambassadeurs auprès des Nations unies de :

Renouveler le mandat de la MINURSO;

Etendre la mission de la MINURSO à l'examen de la situation des droits humains, ou établir des mécanismes internationaux permanents de vigilance et de contrôle du respect des droits humains. Ce mandat doit pouvoir s'exercer y compris dans les camps de réfugiés accueillis en Algérie et sous contrôle du Front Polisario ;

Assurer que la MINURSO puisse exercer sa mission sans entraves.

Nous restons à votre entière disposition pour toute information complémentaire.

En vous remerciant par avance de l'intérêt que vous réserverez au présent courrier, nous vous prions d'agréer, Mesdames, Messieurs, l'expression de nos sentiments les plus distingués.

Michel Tubiana,
Président d'EuroMed Droits

http://www.ldh-france.org/les-droits-humains-au-coeur-prorogation-du-mandat-minurso-lettre-lattention-etats-membres-du-conseil-securite-nations-unies/

# Le SG de l'ONU appel au recensement des populations de Tindouf

Par: admin le lundi, avril 25, 2016

Le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a réitéré, dans son dernier rapport au Conseil de sécurité des Nations Unies sur la situation au Sahara, rendu public vendredi soir

Son appel pour le recensement des populations dans les camps de Tindouf, au sud-ouest de l'Algérie, et recommandé la prorogation de 12 mois, jusqu'au 30 avril 2017, du mandat de la MINURSO.

« Je réitère mon appel en faveur d'une considération continue en vue de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf et invite à des efforts dans ce sens », insiste Ban dans son rapport, dans lequel il reconnaît que la vie publique dans le Sahara marocain se déroule « de manière pacifique y compris lors des grands événements dans les zones urbaines ».

Le Secrétaire général des Nations Unies a également reconnu que pour ce qui est des provinces du sud, les dernières élections régionales et communales s'étaient déroulées « sans incident », ajoutant avoir été informé par le Maroc que « les 12 nouvelles régions, y compris celles de Dakhla et Laayoune, seront dotées de larges prérogatives, y compris la mobilisation des ressources financières et la mise en place d'agences de développement ».

Ban Ki-moon rappelle, dans ce cadre, la visite du roi Mohammed VI à Laayoune, au mois de novembre 2015, et à Dakhla en février 2016. A Laayoune, le Souverain a prononcé un discours à la Nation à l'occasion du 40è anniversaire de la glorieuse Marche Verte.

A cette occasion, souligne le rapport du SG de l'ONU, le souverain avait souligné que le plan d'autonomie au Sahara « est le maximum que le Maroc peut offrir. Son application reste tributaire de l'impératif de parvenir à une solution politique définitive dans le cadre des Nations Unies ».

Sur le volet des droits de l'Homme, le rapport du SG de l'ONU rappelle aussi que le Haut commissaire des Nations Unies pour les droits de l'Homme avait déployé une mission technique à Laayoune et Dakhla du 12 au 18 avril 2015, notant que cette mission avait été précédée par des rencontres avec des responsables gouvernementaux à Rabat, qui avaient permis au Haut commissaire onusien « d'avoir une meilleure compréhension » de la situation des droits de l'Homme dans le Sahara marocain.

Toujours à propos de l'ouverture et de la diligence avec lesquelles le Maroc interagit avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme, le document fait état de quatre invitations adressées par les autorités marocaines dans ce sens.

Au sujet **de l'action du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), les antennes de cette institution à Dakhla et Laayoune, relève le rapport, « continuent de déployer un large éventail d'activités »,** portant notamment sur l'organisation des activités liées au renforcement des capacités, ajoutant que lesdites antennes « continuent aussi à préparer des rapports et à soumettre des recommandations sur certaines questions des droits de l'Homme aux autorités compétentes ».

Abordant la situation dans les camps de Tindouf, le SG de l'ONU fait état de pratiques esclavagistes et de revendications, dans ce sens, de personnes souffrant de cette situation.

« Frustrations » des populations de Tindouf

Ban Ki-moon revient également sur « les frustrations » des populations de Tindouf, un constat d'autant plus alarmant au regard « de l'expansion des activités des réseaux criminels et extrémistes ». Toutefois, le rapport, qui s'alarme de la situation humanitaire dans les camps de Tindouf, passe néanmoins sous silence les détournements des aides internationales, comme en attestent les conclusions sans appel du rapport de l'Office européen de lutte antifraude (OLAF).

Le rapport OLAF, rappelle-on, identifie clairement les mécanismes bien rodés de détournement par les séparatistes de l'aide humanitaire internationale destinée aux séquestrés de Tindouf, au sud-ouest de l'Algérie. Des millions d'Euros sont siphonnés chaque année par les chefs du polisario pour leur propre enrichissement.

Il convient de noter que le rapport de Ban Ki-moon pêche par ses tentatives visant à établir de fausses équivalences entre un Etat souverain et une entité non-étatique, fait dans la précipitation en faisant référence à l'arrêt de la cour européenne en feignant d'ignorer que la procédure d'appel est en cours et qu'elle est loin d'être finale et passe sous silence le rôle de l'Algérie dans la perpétuation de l'impasse que connait la question du Sahara.

http://www.marocwebo.com/sg-onu-appel-recensement-populations-tindouf.html